تكافؤ القوة الشـ

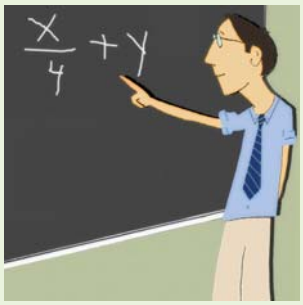

تيم كالين
Tim Callen

ما مدى سرعة نمو الاقتصاد العالمى؟ هل تسهم الصين فى نمو الاقتصاد العالمى بأكثر مما تسهم الولايات المتحدة؟ هل الشخص العادى أكثر غنى فى كندا أم فى سويسرا؟ لهذه الأنواع من الأسئلة أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وغيرهم، وللوهلة الأولى يبدو معقولا افتراض أن لكل سؤال جواب قاطعا، ولكن، وكما هو الحال بالنسبة لكثير من الأشياء فى الاقتصاد، فإن الحقيقة شىء مختلف.

وللإجابة عن الأسئلة، يتعين على المرء المقارنة بين قيمة الناتج من بلدان مختلفة. إلا أن كل بلد يعلن بياناته بعملته الخاصة، وهو ما يعنى أنه لمقارنة البيانات يجب تحويل إحصاءات كل بلد إلى عملة مشتركة. بيد أن هناك طرقا عديدة للقيام بهذا التحويل، وكل منها يمكن أن يعطى إجابة مختلفة بصورة واضحة. ويفسر باب «العودة للأساسيات» الاختلاف بين الطريقتين الرئيسيتين لإجراء المقارنات الدولية بين المتغيرات الاقتصادية.

مقياسان مختلفان

تصدر مؤسسات التمويل الدولية نطاقا واسعا من الإحصاءات الإقليمية والدولية. وينشر صندوق النقد الدولى، هو أحد تلك المؤسسات، كثيرا من إحصاءاته ـ مثل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى، والتضخم وتوازن الحساب الجارى ـ مرتين سنويا فى تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمى. وتجمع هذه الإحصاءات أو تحمل النتائج الخاصة بالبلدان فرادى فى شكل متوسطات. وتعتمد أهمية وزن بيانات البلدان فرادى فى النتيجة العامة على حجم اقتصادها بالنسبة للبلدان الأخرى التى تتم مقارنتها. ولاستخراج هذه الأوزان، فإن على المرء أن يحول الناتج المحلى الإجمالى للبلد المبين بعملته المحلية إلى عملة مشتركة (عمليا، الدولار الأمريكى).

وتستخدم إحدى طريقتى التحويل أسعار صرف السوق ـ أى السعر السائد فى سوق الصرف الأجنبى ـ (باستخدام إما السعر فى نهاية المدة أو متوسط السعر خلال المدة). وتستخدم الطريقة الأخرى سعر صرف تكافؤ القوة الشرائية ـ أى السعر الذى يتم به تحويل عملة بلد ما إلى عملة بلد آخر لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات فى كل بلد.

ولفهم تكافؤ القوة الشرائية. نأخذ مثالا شائع الاستخدام، وهو سعر شطيرة الهامبرجر. فإذا كان الهامبرجر يباع فى لندن بمبلغ جنيهين استرلينيين، وفى نيويورك بمبلغ ٤ دولارات، فإن هذا يعنى ضمنا أن سعر صرف تعادل القوة الشرائية للجنيه الاسترلينى الواحد يساوى دولارين. وهذا السعر للصرف على أساس تعادل القوة الشرائية قد يختلف عن ذلك السائد فى الأسواق المالية (بحيث تصبح التكلفة الفعلية لشطيرة الهامبرجر فى لندن تزيد أو تنقص عن مبلغ الأربعة دولارات الذى تباع به فى نيويورك) وهذا النوع من المقارنات بين البلدان هو الأساس لما يعرف بمؤشر شطيرة ماكدونالد الكبيرة "Big Mac"، الذى تنشره مجلة الإيكونوميست، ويحسب أسعار صرف تعادل القوة الشرائية على أساس سعر شطيرة ماكدونالد التى تباع فى شكل موحد تقريبا فى كثير من البلدان فى شتى أنحاء العالم.

بالطبع، فإن أى مقارنة ذات مغزى للأسعار بين البلدان يجب أن تأخذ فى اعتبارها نطاقا واسعا من السلع والخدمات. وهذه ليست مهمة سهلة، نظرا لقدر البيانات الذى يتعين جمعه وتعقيدات عملية المقارنة. ولتسهيل مقارنة الأسعار بين البلدان أنشأت الأمم المتحدة وجامعة بنسلفانيا فى عام ١٩٩٨ برنامج المقارنات الدولية. وتستند تعادلات القوة الشرائية التى يولدها البرنامج إلى مسح عالمى للأسعار. وبالنسبة للجولة الحالية ٢٠٠٣–٢٠٠٦، توفر البلدان المشاركة متوسطا للأسعار الوطنية لألف منتج محدد بدقة.

«إن اختيار الأوزان يؤدى إلى اختلاف كبير فى حساب النمو العالمى، ولكنه لا يحدث سوى اختلاف صغير فى تقديرات إجمالى نمو البلدان المتقدمة».

أسعار تكافؤ القوة الشرائية مقابل أسعار السوق

إذن، ما هى الطريقة الأفضل؟ تعتمد الطريقة السليمة لتجميع البيانات الاقتصادية عبر البلدان على الموضوع الذى يتم بحثه. وأسعار صرف السوق هى الاختيار المنطقى عندما تكون التدفقات المالية هى موضع الاعتبار. فعلى سبيل المثال، فإن ميزان الحساب الجارى يمثل تدفقا للموارد المالية بين البلدان. ومن الملائم استخدام سعر الصرف فى السوق لتحويل هذه التدفقات إلى دولارات تجميع التباين العالمى فى الحساب الجارى أو حسابه عبر المناطق. أما بالنسبة لباقى المتغيرات، فإن القرار ليس قاطعا. ولنأخذ نمو الناتج المحلى الإجمالى. إذ تستخدم المؤسسات الدولية نهجا مختلفة. فالبنك الدولى يستخدم الأسعار القائمة المستندة إلى السوق لتحديد الأوزان فى إجمالياته للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى الإقليمى والعالمى، بينما يستخدم صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى الأوزان المستندة إلى أسعار تكافؤ القوة الشرائية (على الرغم من أن الصندوق ينشر إجمالى النمو العالمى على أساس السوق فى تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمى). ولكل منتج مزاياه وعيوبه.

مزايا سعر تكافؤ القوة الشرائية. هناك مزية أساسية، هى أن أسعار صرف تكافؤ القوة الشرائية مستقرة نسبيا على مر الزمن. وعلى النقيض من ذلك، فإن أسعار صرف السوق أكثر تذبذبا، واستخدامها قد يؤدى إلى تأرجحات واسعة تماما فى المقاييس الإجمالية للنمو، حتى عندما تكون معدلات النمو فى الدول فرادى مستقرة. وهناك عيب آخر فى أسعار الصرف المستندة إلى السوق هو أنها ذات

ـــرائية مقابل السوق

ما هو الوزن المهم؟

صلة فقط بالنسبة للسلع التى يتم تداولها دوليا. وتنزع أسعار السلع والخدمات غير الداخلة فى التداول إلى أن تكون أرخص فى البلدان النامية الأفقر. فعملية قص الشعر فى نيويورك أكثر تكلفة عما هى عليه فى ليما؛ وأسعار ركوب التاكسى لنفس المسافة أعلى فى باريس عنها فى تونس؛ وتتكلف تذكرة لمباراة الكريكيت فى لندن أكثر مما تتكلفة فى لاهور. والواقع أنه نظرا لاتجاه الأجور إلى الانخفاض فى الدول الأفقر، وأن الخدمات غالبا كثيفة العمالة نسبيا، فإن سعر قص الشعر فى ليما يرجح أن يكون أرخص عنه فى نيويورك. حتى عند جعل تكلفة عمل السلع الداخلة فى التداول كالآلات متماثلة فى كلا البلدين. وأى تحليل يخفق فى إدخال هذه الاختلافات فى الأسعار الخاصة بالسلع غير الداخلة فى التجارة فى الحسبان فيما بين البلدان سيبخس تقدير القوة الشرائية للمستهلكين فى الأسواق الناهضة والبلدان النامية وبالتالى من رفاهيتهم العامة. ولهذا السبب، فإن تكافؤ القوة الشرائية ينظر إليه عادة كمقياس جيد للرفاهة الشاملة.

عيوب سبب تكافؤ القوة الشرائية. أكبر هذه العيوب هو أن قياس سعر تكافؤ القوة الشرائية أكثر صعوبة عنه بالنسبة إلى الأسعار المستندة إلى السوق.

من يسهم أكثر فى النمو العالمى

عند استخدام أسعار صرف السوق، فإن الولايات المتحدة هى التى تقوم بهذا...

(النسبة المئوية لنمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى، ٢٠٠٦)

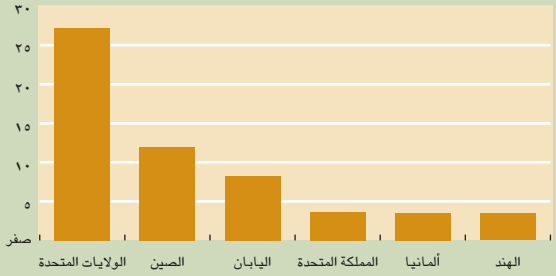

ولكن الصين تقوم بهذا عند استخدام أسعار تكافؤ القوة الشرائية

(النسبة المئوية لنمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى، ٢٠٠٦)

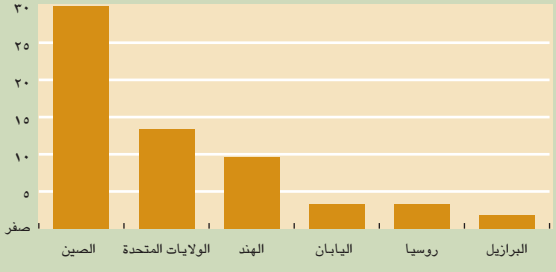

المصدر: صندوق النقد الدولى، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمى (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦).

والبرنامج الدولى لمقارنة الأسعار، مشروع إحصائى ضخم، والمقارنات بين الأسعار الجديدة ليست متاحة إلا على فترات غير متواترة. كما أثيرت الأسئلة حول المنهجيات بالنسبة إلى المسوح السابقة. وفيما بين تاريخى عمليات المسح، لابد من تقدير أسعار تكافؤ القوة الشرائية، وهو ما قد ترتب عليه إدخال أوجه من عدم الدقة فى القياس كما أن البرنامج الدولى لمقارنة الأسعار لا يغطى كافة البلدان، وهو ما يعنى أنه ينبغى تقدير البيانات الخاصة بالبلدان غير المذكورة.

هل يحدث هذا فرقا؟

إن الأمر يتوقف على الحالة هناك فجوة ضخمة بين الأسعار المستندة إلى السوق والأسعار المستندة إلى تكافؤ القوة الشرائية فى الأسواق الناهضة والبلدان النامية، والتى تتراوح النسبة بين سعر صرف الدولار استنادا إلى السوق أو استنادا إلى تكافؤ القوة الشرائية بين ٢ و٤ بالنسبة لمعظمها. ولكن بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن أسعار السوق وتعادل القوة الشرائية تتجه إلى أن تكون أكثر تقاربا. ونتيجة لهذا، فإن البلدان النامية تحصل على وزن فى الإجماليات التى تستخدم أسعار الصرف على أساس تكافؤ القوة الشرائية أكبر مما تحصل عليه عند استخدام أسعار صرف السوق. إذ يزيد وزن الصين فى الاقتصاد العالمى على ١٥ فى المائة باستخدام أسعار تكافؤ القوة الشرائية، بينما لا يتعدى ٥ فى المائة باستخدام الأوزان المستندة إلى السوق. وبالنسبة للهند كان الرقمان هما ٦ فى المائة و١,٥ فى المائة على التوالى.

وهكذا فإن اختيار الأوزان يحدث فرقا كبيرا فى حسابات النمو العالمى، ولكن يحدث فروقا صغيرة فى تقديرات إجمالى النمو فى البلدان المتقدمة. تقل الفجوة فى دخل الفرد بين البلدان الأكثر ثراء والبلدان الأكثر فقرا بشكل متواضع فى ظل أسعار صرف تكافؤ القوة الشرائية (على الرغم من بقائها ضخمة بشكل غير عادى) وتقفز بعض البلدان إلى أعلى أو إلى أسفل سلم الدخل حسب سعر الصرف المستخدم فى التحويلات.

إذن ما هى السرعة التى ينمو بها الاقتصاد العالمى؟ باستخدام سعر تكافؤ القوة الشرائية فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمى هى أن النمو العالمى بلغ ٥,١ فى المائة فى ٢٠٠٦، ولكنه لم يتعد ٣,٨ فى المائة بأسعار السوق.

من يسهم أكثر فى النمو العالمى هل الصين أم الولايات المتحدة؟ الصين باستخدام أسعار تعادل القوة الشرائية، والولايات المتحدة بأسعار السوق (انظر الشكل).

ما البلد الأغنى، كندا أم سويسرا؟ حتى بين البلدان المتقدمة، فإن اختيار الأوزان يمكن أن تكون له أهمية. وباستخدام أسعار السوق فإن دخل الفرد فى سويسرا يتجاوز مثيله فى كندا، أما عند استخدام أسعار الصرف القائمة على أساس تكافؤ القوة الشرائية ينقلب الوضع. ■

تيم كالين. هو رئيس شعبة الدراسات الاقتصادية العالمية فى دائرة البحوث بصندوق النقد الدولى.